

25 June 2013

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٢٩٢

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الثلاثاء، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، الساعة ١٠/٣٥

الرئيس: السيد محمد صابر إسماعيل.....(العراق)



الرجاء إعادة استعمال الورق

091015 291015 GE.15-03519 (A)



الرئيس (تكلم بالإنكليزية): افتُتحت الجلسة العامة الـ ١٢٩٢ لمؤتمر نزع السلاح.

إنه لشرف عظيم لي ولبلادي أن أتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ويأخذ العراق هذه المهمة بجدية انطلاقاً من التزامه كدولة عضو في المؤتمر واستناداً إلى مبادئ سياسته الخارجية، مبادئ السلم والأمن الدوليين والتعاون الدولي.

لقد أحرز مؤتمر نزع السلاح، بالفعل، نتائج مهمة بصفته الهيئة التي كلفتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بولاية العمل باعتبارها المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض على نزع السلاح.

ونحن ندرك جسامة المسؤولية الملقاة على عاتقنا تجاه المؤتمر في هذه الفترة الحرجة التي يمرّ بها هذا المحفل.

وبالرغم من المأزق الذي حال دون توصلنا إلى برنامج عمل شامل ومتوازن طوال ١٦ عاماً، فنحن ملتزمون بالمضي قدماً لبحث جميع الخيارات والبدائل المتاحة المؤدية إلى حلول تقبلها الدول الأعضاء كافة، بما يمكن المؤتمر من استئناف الاضطلاع بالعمل المناط به وبدوره الحيوي.

وكما أعلن في الأسبوع الماضي، نستقبل اليوم وزير خارجية بلادي بمناسبة انطلاق رئاسة العراق لمؤتمر نزع السلاح.

فاسمحوا لي بتعليق الجلسة لأصطحب الوزير إلى قاعة المجلس.

عُلمت الجلسة الساعة ١٠/٤٠ واستؤنفت الساعة ١٠/٤١.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا الموقر، وزير خارجية جمهورية العراق، السيد هوشيار زيباري، لحضوره لمخاطبة المؤتمر.

فحضوره هنا اليوم إنما يُبرهن بوضوح على الأهمية التي يعلّقها هو شخصياً وتعلقها حكومة العراق على مؤتمر نزع السلاح، والتزامهما بإحراز تقدم في سير أعماله. وأود أن أشكر معالي الوزير على حضوره معنا هنا.

ويشرفني ويسرني أن أدعو معالي الوزير هوشيار زيباري إلى مخاطبة المؤتمر.

وزير خارجية العراق: السيد قاسم توكايف الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح،

السيدة أنجيلا كين، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح،

أصحاب السعادة السيدات والسادة الممثلون الدائمون،

أشكركم جزيل الشكر على كلمات الترحيب الطيبة. وإنه لمن دواعي سروري أن أكون معكم وأخاطب مؤتمر نزع السلاح. ويشرفني أن أكون اليوم في هذا المحفل الدولي متعدد الأطراف،

لا بصفتي أول وزير خارجية عراقي يخاطب مؤتمر نزع السلاح منذ انضمامه إلى المؤتمر عام ١٩٩٧ فقط، وإنما بصفتي ممثلاً لبلد ملتزم بالمثل العليا لتعددية الأطراف لأنها تُعزز مصداقية المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي في مجال تعزيز النظام الدولي لنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويسعى العراق إلى أن يكون عامل استقرار في محيطه الإقليمي والدولي بعيداً عن كل ما من شأنه أن يزيد من التوتر وعدم الاستقرار في العالم. وأغتنم هذه المناسبة لكي أؤكد لكم احترام حكومة العراق لالتزاماتها بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بنزع السلاح ومنع الانتشار واستناداً إلى ما نص عليه الدستور الدائم لجمهورية العراق.

السيد الرئيس، تُعبر حكومة العراق أهمية كبيرة لمسألة نزع السلاح العام والشامل، إدراكاً منها أن سباق التسلح لا يؤدي إلى إحلال السلام والأمن بقدر ما هو سبب رئيسي للتوتر وعدم الاستقرار، وإن تمسك حكومة العراق باتفاقيات ومعاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار يأتي إيماناً منها بأن الانضمام العالمي إلى الاتفاقيات الدولية بشأن أسلحة الدمار الشامل والامتنال العالمي لها دون تمييز والقضاء الكامل على هذه الأسلحة من الركائز الأساسية التي توفر للمجتمع الدولي ضمانات حقيقية في الحد من استخدام أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها، فضلاً عن تحقيق السلم والأمن الدوليين من خلال التوصل إلى حلول مشتركة وعملية عن طريق التفاوض في إطار متعدد الأطراف لإبرام الاتفاقيات الجماعية. وعليه انضم العراق إلى جميع المعاهدات الرئيسية لنزع السلاح، وأكد التزامه الكامل بتنفيذ جميع أحكامها وتنفيذ متطلباتها وفي مقدمتها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والاتفاقيتان المتعلقتان بالأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية، بالإضافة إلى عضويته في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ عام ١٩٦٩، والبروتوكول الإضافي النموذجي لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، ومعاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية حظر الذخائر العنقودية، واتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، ومعاهدة تجارة الأسلحة التقليدية، فضلاً عن ذلك فإنه يحترم الترتيبات والإجراءات الأخرى ذات العلاقة بالنظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

سيدي الرئيس، يولي العراق اهتماماً خاصاً لمؤتمر نزع السلاح، فهو المحفل الوحيد متعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح ولديه سجل من النجاحات السابقة. إلا أنه وللأسف يمر الآن في منعطف حاسم وفي فترة معقدة للغاية، وتحديدًا في ظل تزايد الأزمات الإقليمية والتهديدات الإرهابية، وتفاقم مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، والجمود الذي يشهده ميدان نزع السلاح، وهي جميعها عوامل تُعرض الاستقرار الدولي للخطر. إذ لم يتمكن المؤتمر، منذ ما يقارب ١٧ عاماً، من ممارسة دوره التفاوضي المناط به بشأن معاهدات نزع السلاح بسبب عدم التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل. ومن هنا يتحتم علينا مضاعفة جهودنا للتوصل إلى برنامج عمل شامل ومتوازن، يلبي شواغل جميع الدول الأعضاء وبما يتفق مع النظام الداخلي وإحراز تقدم في القضايا المعروضة على جدول أعمال المؤتمر. وسيقوم العراق، في فترة رئاسته لهذا المؤتمر، بالعمل مع الدول

الأعضاء من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل يرمي إلى تحقيق الأهداف التي تتطلع إليها في مجال نزع السلاح ولا سيما نزع السلاح النووي ولما فيه مصلحة السلم والأمن الدوليين.

السيد الرئيس، يشاطر العراق العديد من الدول في مواقفها بوجوب إبقاء نزع السلاح النووي على رأس أولويات المؤتمر وفقاً للمركز الخاص الممنوح له في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح عام ١٩٧٨. إضافة إلى ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية في فتاها الصادرة عام ١٩٩٦، والتي تؤكد على أن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يُعد مخالفاً لأحكام القانون الدولي الخاص بالنزاعات المسلحة. وعلى الدول الالتزام بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وعليه، نكرر تأكيدنا على أن يكون نزع السلاح النووي الكامل في مقدمة أولوياتنا. إذ إن الطبيعة المدمرة لهذه الأسلحة تجعل القضاء عليها تماماً وبشكل نهائي ضرورة لبقاء البشرية جمعاء. وإن استمرار وجودها يشكل مصدراً لتهديد السلم والأمن الدوليين. وأغتنم هذه المناسبة للتأكيد على الحق غير القابل للتصرف للدول، وخاصة النامية، في مجال تطوير وإنتاج واستعمال التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، دون تمييز أو معوقات على أن تخضع نشاطاتها لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومتطلبات نظام عدم الانتشار.

سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أبين وجهة نظرنا فيما يتعلق بالقضايا الأساسية المطروحة على جدول أعمال المؤتمر وبشكل خاص ما له علاقة بالقضايا الأربع ذات الصلة ببرنامج العمل.

أولاً، بخصوص نزع السلاح النووي، لقد شهدت الساحة الدولية مؤخراً خطوات إيجابية في هذا المجال إلا أن استمرار الاحتفاظ بالجزء الأكبر من الترسانات النووية وتطوير أصناف جديدة من هذه الأسلحة ونظم إيصالها لا يزال يشكل أحد دواعي القلق. ومما لا شك فيه أن التقدم التكنولوجي في هذا المجال سيُفاقم من خطورة استمرار هذا التسلح. وسيبقى هذا الموضوع من أبرز أولويات هذا المؤتمر. وعليه، فإن العراق يشجع أي جهد يُبذل أو أي مفاوضات بين الدول الحائزة لتلك الأسلحة من أجل التوصل إلى خفض جدي للأسلحة النووية. وإن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية سيساهم بشكل جدي في نزع السلاح النووي.

ثانياً، وقدر تعلق الأمر بضمانات الأمن السلبية، فإن من الضروري الاتفاق على إيجاد صك قانوني دولي ملزم تقوم بموجبه الدول الحائزة على الأسلحة النووية بإعطاء ضمانات غير مشروطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعد، استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها من جانب الدول الحائزة، وتحديد الوسائل التي يمكن من خلالها التقدم نحو تحقيق هذا الهدف. ورغم أن ضمانات الأمن السلبية تُعد عنصراً رئيسياً وخطوة هامة نحو هذا الطريق فضلاً عن كونها مطلباً عادلاً ومشروعاً للدول غير النووية التي تخلت طوعاً عن أية خيارات نووية عسكرية بانضمامها إلى المعاهدة، إلا أنها لا يمكن أن تُعتبر بديلاً عن الهدف المتمثل في النزع التام للأسلحة النووية. ومن هنا ندعو

المؤتمر إلى أن يبذل من جديد جهوداً مضاعفة من أجل وضع إطار ملزم قانوناً لتوفير هذه الضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ثالثاً، وفيما يتعلق بإنتاج المواد الانشطارية. فإن مواصلة إنتاج هذه المواد يشكل خطراً على تحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وعليه، فإن العراق يدعم فكرة تحقيق ولاية تفاوضية لوضع معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف وقابلة للتحقق دولياً وبفعالية لحظر إنتاج المواد الانشطارية التي ترمي لصنع الأسلحة النووية وغيرها من المتفجرات النووية.

رابعاً، أما في مجال الفضاء الخارجي، فإننا نعتبر أن هذا الفضاء هو إرث مشترك للبشرية. وينبغي استكشافه لأغراض سلمية فقط حيث إن عسكرته سوف تقود إلى سباق تسلح مكلف ومدمر. ويجب منع وقوع هذا السباق. وعلى مؤتمر نزع السلاح أن ينظر في مسألة اعتماد صك دولي لمنع تسليح الفضاء الخارجي. وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن ترحيبنا بأي مشروع يفضي إلى منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. فمثل هذا المشروع يشكل مبادرة بناءة تساهم في مناقشات موضوعية نحو عدم عسكرة الفضاء الخارجي وكذلك المبادرات المتعلقة ببناء الثقة فيما يتصل بالأنشطة الفضائية والرامية إلى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

السيد الرئيس، يؤكد العراق من جديد دعمه لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية كخطوة هامة نحو القضاء عليها. وندعو من خلالكم المجتمع الدولي إلى ضرورة تنفيذ قرار الشرق الأوسط لمؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدتها، طبقاً لخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ بوصفها عنصراً أساسياً في ذلك الصدد إضافة إلى ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٨٧ لعام ١٩٨١. إذ إن الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يتطلبان إزالة أسلحة التدمير الشامل كافة، وفي مقدمتها الأسلحة النووية. وتطبيقاً للهدف الذي نصت عليه الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ لعام ١٩٩١، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي تُعتمد سنوياً بتوافق الآراء وقرارات المؤتمرات العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن فشل الجهود الدولية في عقد مؤتمر الشرق الأوسط لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الأخرى في الشرق الأوسط، الذي كان مقرراً عقده في هلسنكي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، يُعد تنصلاً عن الالتزامات التي تضمنتها الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠، وسيؤثر سلباً على مصداقية معاهدة عدم الانتشار وسيكون له تبعات سلبية على عملية استعراض المعاهدة وعلى نظام عدم الانتشار النووي بشكل عام. كما أن تأجيل عقد المؤتمر إلى أجل غير مسمى استناداً إلى ذرائع غير مقبولة تقع مسؤوليته على الأمم المتحدة والدول الراعية والمنظمة للمؤتمر بصفتها الدول الوديدة للمعاهدة.

وأخيراً، أغتنم هذه المناسبة للإعراب عن فائق تقديرنا لجهود الرؤساء الستة للمؤتمر، في مساعيهم الرامية إلى عودة مؤتمر نزع السلاح إلى فعاليته وممارسة دوره الحقيقي في معالجة المسائل

ذات الصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار متمنياً لكم ولبقية الرؤساء التوفيق والنجاح في مهمتكم وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر وزير خارجية العراق الموقر على البيان الذي أدلى به والذي يحثنا على مواصلة جهودنا للتغلب على الصعوبات التي نواجهها حالياً، وتلك هي المهمة التي نعتزم الشروع في الاضطلاع بها.

واسمحوا لي بتعليق الجلسة لبضع دقائق لأصطحب الوزير إلى خارج القاعة واستئنافها بعد قليل.

عُثِّقَت الجلسة الساعة ١١/٠١ واستؤنفت الساعة ١١/٠٣.

السيدة كين (الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): أرحب بالغ الترحيب بهذه الفرصة لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. فذكرياتي عن أعمال المؤتمر تعود إلى سنوات عديدة، قبل تعييني كممثلة الأمم المتحدة السامية لشؤون نزع السلاح، حينما كنت أعمل في إدارة شؤون نزع السلاح سابقاً. وبرغم تغير الزمان بالطبع، حيث كان الاتحاد السوفيتي قائماً آنذاك وكانت الحرب الباردة تعيش أعوامها الأخيرة، لا تزال مؤسسة مؤتمر نزع السلاح على نفس القدر من الأهمية.

ونحن، العاملون في الأمم المتحدة، لا نزال نحترم الدور الحيوي الأهمية الذي يضطلع به المؤتمر في التفاوض على الالتزامات القانونية المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح. فحين يسمع أحدنا بتعزيز "سيادة القانون" في مجال نزع السلاح، من الصعب ألا تتبادر إلى ذهنه هذه المؤسسة.

ولا عجب في أن سنّ قوانين في هذا الميدان الصعب، ميدان نزع السلاح، عملية تستغرق وقتاً طويلاً جداً، بل ومؤلمة أحياناً. إلا أن هذا الأمر ليس إلا مجرد واقع لا يختلف كثيراً في ميادين تشريعية أخرى. فالقانون الدولي يميل إلى التطور باطراد استجابةً إلى تطور الأحداث، ومن الطبيعي جداً أن تدفع ديمومته الأصيلة فيه وطبيعته الملزمة الدول إلى التأني في اعتماد قواعد قانونية جديدة، الأمر الذي عادةً ما يقتضي خوض عملية دبلوماسية طويلة. وعلى حد تعبير نائب وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق، السيد توماس بيكرينغ، الذي كان أيضاً الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، "الدبلوماسية ليست كالبنّ سريع الذوبان".

ومع أن الجمهور والعديد من الدول الأعضاء في هذه المؤسسة وفي كامل منظومة الأمم المتحدة على حد سواء يدركان هذه الحقيقة الحتمية في الحياة الدبلوماسية، إلا أن لموقفهما مبرراته حين يُعربان عن خيبة أملهما لإخفاق المؤتمر في الوفاء بولايته بوصفه "الحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض على نزع السلاح" في العالم. فقد زرعت هذه الإحباطات شكوكاً في مدى قدرة المؤتمر على المضي في أداء هذه المهمة، في ظل حالة الجمود التي لم يتسنّ كسرها نظراً للخلافات المزمرة على الأولويات وعلى نطاق تطبيق قاعدة المؤتمر المتعلقة بتوافق الآراء. وقد دفع هذا الطريق المسدود

دولاً عديدة، عاماً بعد عام، إلى اقتراح خلق مجالات تفاوضية بديلة. وكلما طالت حالة الجمود، ازداد إغراء السعي وراء تلك الخيارات.

وأنا شخصياً لا أستسيغ مثل هذا التطور، لأنني أقدر بالغ التقدير الأبعاد المتعددة الأطراف لقواعد نزع السلاح القانونية، وكذلك الهدف المتمثل في ضمان العالمية التامة لنطاق هذه القواعد، على حد سواء. ويمكن للمعاهدات التي تتفق عليها ائتلافات الدول أن تحقق نتائج رائعة في هذا السياق؛ فلا شك في أن بإمكانها الإسهام في حفظ الأمن الدولي والإقليمي كليهما. لكن موطن القصور فيها يكمن في عجزها عن حفز الموافقة العالمية، والموافقة العالمية عنصر حيوي في أي ترتيب أو في أي معاهدة تسعى إلى تحقيق نزع حقيقي للسلاح بوصفه هدفاً. فحينما نتحدث عن القضاء على نوع معين من الأسلحة، فنحن نعني حتماً القضاء عليها في كل مكان، لا في مكان ما فحسب. ولا يمكن حقاً أن يكون لهذا المصطلح أي معنى آخر.

وعلى ذلك، فكسب الموافقة والتوصل إلى توافق الآراء ليسا مجرد عائقين، بل هما عنصران أساسيان في صوغ قاعدة قانونية عالمية النطاق حقاً لنزع السلاح. غير أن ما نراه اليوم يتجاوز قضية تحقيق توافق الآراء على قواعد قانونية عالمية إلى ما هو أبعد من ذلك. إننا نرى هذه المؤسسة العظيمة، مؤتمر نزع السلاح، مشلولاً وظيفياً بفعل ما يمكن أن يُدعى بنهج "أولوياتي أولاً"، في الدبلوماسية، الذي، إن لم يتغير، سيهدد وجود المؤتمر ذاته بوصفه عنصراً حيوياً من العناصر المكونة لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. فحينما يتعين التحلي بالمرونة وتوخي الحلول التوفيقية، لا نرى إلا التعتت وتغير المواقف التفاوضية الوطنية ونحوها إلى مواقف جامدة. وأنا هنا لا أخطب أي دولة عضو بعينها، ذلك أن تنازع الأولويات قد أصبح الآن متوطناً تقريباً في المؤتمر.

إن كل عضو من الأعضاء ملتزم التزاماً لا مراء فيه بالسعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي العالمي، وفي السعي إلى تحقيق العديد من أهداف نزع السلاح المتعدد الأطراف المشتركة الأخرى. إلا أن الأرضية المشتركة التي تجمع الأعضاء كافة لم تُثمر بعد التقدم اللازم إحرازه بأسرع ما يمكن لبدء إجراء مفاوضات. والمحصلة النهائية للمأزق الراهن إنما هي إقرار فعلي للوضع الراهن الذي ترى معظم دول العالم أنه غير مقبول، بكل بساطة.

وقد يقول البعض إنه يجب أولاً، لتحقيق تقدم فعلي في نزع السلاح، تسوية النزاعات السياسية بين الدول الرئيسية، ولا سيما بين تلك الحائزة لأكبر ترسانات الأسلحة. إلا أن هذا الرأي يغفل الإسهامات العديدة التي يمكن لإحراز تقدم في نزع السلاح أن يقدمها فيما يتعلق ببناء الثقة والطمأنينة المتبادلة بين الدول. إذ نعلم جميعاً أن نزع السلاح لا يُنقذ من باب حب الإنسانية وحدها، وإنما يحظى باعتراف واسع بوصفه وسيلةً بالغة الفعالية والموثوقية لتعزيز الأمن القومي وتوطيد السلم والأمن الدوليين إجمالاً.

فنزح السلاح سياسة أمنية؛ إذ يترتب على عدم نزع السلاح انعدام حقيقي للأمن. وعدم بدء مفاوضات بشأن نزع السلاح أمر مؤسف جداً أيضاً، لأن ذلك يعني عدم توفر الإرادة بل حتى لبحث سبل مواجهة تحديات نزع السلاح العديدة والتغلب عليها.

لذا، أود اليوم أن أناشد جميع ممثلي الدول الأعضاء في المؤتمر الأخذ بالنصيحة التي وجهها إليهم مراراً الأمين العام نفسه، السيد بان كي - مون، داعياً إياكم إلى استئناف العمل المثمر الذي تضطلع به هذه المؤسسة الموقرة. فبالعمل يُصنع التاريخ، وقد حان الآن وقت العمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة كين على البيان الذي أدلت به وعلى طيب كلماتها الموجهة إلى الرئيس. ويشرفني أيضاً أن أعطي الكلمة للسيدة أنيتا فريت، النائبة الأولى لمساعد وزير الخارجية للسياسة النووية والاستراتيجية بمكتب شؤون تحديد الأسلحة والتحقق والامتثال بالولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة فريت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): دعوني أولاً أهني العراق بتوليّه رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأرحب أيضاً ترحيباً خاصاً بوزير الخارجية، السيد زيارى. والولايات المتحدة تدعم جهودكم دعماً تاماً.

إن الولايات المتحدة تقف في صف الدول الساعية إلى تحقيق تقدم فعلي وسريع في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ويُعزى ذلك، كما أعلن الرئيس أوباما في ١٩ حزيران/يونيه عند بوابة إندمبورغ، إلى "أن تحقيق السلام مع العدالة يعني السعي إلى تحقيق الأمن لعالم خالٍ من الأسلحة النووية، مهما بدا هذا الحلم بعيد المنال".

وعقب استعراض شامل لقوانا النووية، خلص الرئيس إلى أن بإمكاننا ضمان أمن الولايات المتحدة وأمن حلفائنا وشركائنا والإبقاء على رادع استراتيجي قوي وذي مصداقية والسعي بأمان، في نفس الوقت، إلى تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية المنشورة حتى ثلث المستوى المحدد في المعاهدة الجديدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. وتنوي الولايات المتحدة من خلال ذلك التماس التفاوض مع الاتحاد الروسي على تحقيق تخفيضات في هذه الأسلحة لنتمكن من مواصلة تجاوز المواقف النووية الموروثة عن زمن الحرب الباردة.

ولمزيد من التفاصيل عن التوجيهات الجديدة التي أصدرها الرئيس بشأن الأسلحة النووية، أحيل الزملاء إلى صحيفة الوقائع الصادرة عن البيت الأبيض بتاريخ ١٩ حزيران/يونيه، بعنوان "استراتيجية الولايات المتحدة لاستخدام الأسلحة النووية"، وأطلب تعميم هذه الوثيقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

وفي برلين، ألقى الرئيس الضوء أيضاً على الخطوات الأخرى المحددة التي ستتخذها الولايات المتحدة نحو تحقيق هدفنا النهائي المتعلق بنزع السلاح، ورسم خطوات محددة تقودنا في ذلك الاتجاه.

وتعهد الرئيس بعمل الولايات المتحدة مع حلفائنا في منظمة حلف شمال الأطلسي سعيًا إلى تحقيق تخفيضات جريئة في الأسلحة النووية التكتيكية المملوكة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في أوروبا. وأعلن الرئيس أننا سنستضيف مؤتمر قمة في عام ٢٠١٦ لمواصلة جهودنا الرامية إلى تأمين المواد النووية في جميع أنحاء العالم، وأكد مجدداً التزام الإدارة الأمريكية بالعمل من أجل كسب التأييد في الولايات المتحدة للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وطلب إلى جميع الدول بدء التفاوض على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وشدد الرئيس، كذلك، على مبادرتنا مؤخراً إلى تعزيز جهودنا الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية وخفض عدد الأسلحة النووية الأمريكية والحد من دورها. فبفضل إبرام المعاهدة الجديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، نحن ماضون في مسار خفض الرؤوس الحربية النووية الأمريكية والروسية المنشورة إلى أدنى مستوى لها منذ خمسينات القرن الماضي.

وتشكل المساعي الطموحة المعلن عنها في برلين أحدث خطوة اتخذها الرئيس ضمن مجموعة من الخطوات الملموسة الساعية إلى المضي قدماً ببرنامج عمل براغ الذي وضعه في عام ٢٠٠٩. ونحن إنما نتخذ هذه الإجراءات اعترافاً منا بمسؤولياتنا والاهتمام المشترك بيننا جميعاً بتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار.

ويشكل عملنا هنا في جنيف أحد العناصر المهمة الأخرى المكونة لجهودنا الهادفة إلى النهوض بمسؤولياتنا المشتركة وتعزيز نظام عدم الانتشار. ويمكننا الإسهام في هذه الجهود إسهاماً جوهرياً بالعمل الجاد في إطار مؤتمر نزع السلاح، لكن ذلك لا يتطلب مواصلة الكلام لمجرد الكلام، وإنما يتطلب العمل بتركيز وعلى نحو متضافر من أجل المضي قدماً.

وصحيح أن المؤتمر قد صُمم منذ إنشائه ليكون هيئةً تفاوضية، وقد اضطلع بهذا الدور في الماضي، لكنه، مع الأسف، قد دأب في الأعوام الأخيرة على عدم الوفاء بوعده.

ومن المُحبط أن المؤتمر لم يُثمر، على مدى جيلٍ تقريباً الآن، أي اتفاق محدد متعدد الأطراف من أي نوع لتحديد الأسلحة. وعلى وجه الخصوص، لا يزال المؤتمر عاجزاً عن الوفاء بولايته الواضحة المتمثلة في بدء مفاوضات فورية بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

بل ما زال علينا حتى الآن أن نتخذ الخطوة الرئيسية الأولى ألا وهي اعتماد برنامج عمل موضوعي للمؤتمر يمكننا من إحراز تقدم ملموس بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والكف عن الأقوال بدون أفعال.

فليس هذا ما ينتظره منا عموم المجتمع الدولي، أو ما ينبغي أن نتظره من أنفسنا.

وعلى الرغم من تقصير المؤتمر حتى الآن في أداء مهمته، تظل الولايات المتحدة ملتزمة بتحقيق الهدف المشترك طويل الأجل المتمثل في نزع السلاح النووي، ويظل تركيزنا منصباً على إحراز

تقدم ملموس باتخاذ خطواتٍ عملية. وكما قال الرئيس أوباما في برلين، تبدأ هنا في جنيف إحدى الخطوات الرئيسية نحو تحقيق هذا الهدف بالتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد طال انتظار هذه المعاهدة الضرورية لإرساء الأساس اللازم لمواصلة اتخاذ الإجراءات على امتداد الدرب الطويل المؤدي إلى نزع السلاح.

ووفد الولايات المتحدة متأهب ليشمر عن ساعديه ويبدأ العمل الآن معكم جميعاً ضماناً لمؤتمر قوي ومناسب ومتين لنزع سلاح، يفي بولايته ويبنى موروثه بوصفه المحفل المميز المتعدد الأطراف لنزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة فريت على البيان الذي أدلت به وعلى الكلمات الطيبة التي وجهتها إلى وزير بلادي، وكذلك إلى الرئيس.

وقبل أن نواصل، أود أن أودّع زملاءنا الموقرين السفير أويارثيه، ممثل شيلي، والسفير هوفمان، ممثل ألمانيا، والسفيرة ميهتا، ممثلة الهند، والسفير فان دين أيشيل، ممثل هولندا. فعلى مدى سنوات، كانت إسهاماتكم في أعمال هذه الهيئة لا تقدر بثمن. ومن سوء الحظ حقاً أن تغادروا جميعاً في نفس الوقت. باسم المؤتمر وباسم حكومتي، أتمنى لكم النجاح والتوفيق في مهامكم الجديدة. ونظراً لأنها المرة الأولى التي أحضر فيها الجلسة العامة بصفتي رئيس المؤتمر، أود إبداء بعض الملاحظات.

بادئ ذي بدء، دعوني أتقدم بخالص الشكر لزملائي ومن سبقوني في رئاسة على ما بذلوه من جهود قيمة من أجل البحث عن حلول لإعادة إقرار عمل المؤتمر الموضوعي بتقديم مشروع برنامج عمل.

ومن المؤسف أن مؤتمر نزع السلاح لم ينجح في اعتماد برنامج عمل يمكنه من الاضطلاع بدوره وعمله الموضوعي وفقاً لولايته. وعدم نجاح مؤتمر نزع السلاح في إحراز تقدم لسنوات عديدة إنما يبعث برسالة سلبية عند تقييم أداء المؤتمر وأعماله، في الوقت الذي يتوقع فيه المجتمع الدولي تحقيق نتائج ملموسة واعتماد برنامج العمل الذي من شأنه أن يسهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

وبعد استعراض سريع لقضايا مؤتمر نزع السلاح الأساسية في ضوء المواقف المختلفة للدول الأعضاء في المؤتمر، انتهينا إلى استنتاج مثير للجدل. فمن جهة، تسعى جميع الأطراف المعنية إلى اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن وترغب في ذلك. ومن جهة أخرى، لكل من الأطراف تفسيره الخاص لكيفية التوصل إلى هذا البرنامج. لذلك، يتعين علينا أن نكون مُبدعين في التقريب بين مختلف وجهات النظر في قضايا نزع السلاح الأساسية. وأود، في هذا السياق، أن أؤكد أنه يوجد اهتمام سياسي متزايد بقضايا نزع السلاح، كما يتبين من قرارات الأمم المتحدة، وأن المناخ السياسي

الدولي الحالي يساعد بدرجة أكبر في تعزيز نزع السلاح المتعدد الأطراف، ولن ندّخر جهداً في استغلال هذا الزخم.

وبصفتي رئيس المؤتمر، سأحاول، كما ذكرت من قبل، تيسير المداولات بإجراء مشاورات مع الوفود والمجموعات الإقليمية لإبداء وتبادل مختلف وجهات النظر المستمدة من نتائج المشاورات. وسيستند بحث قضايا نزع السلاح الأساسية إلى المبادرات التي أقدم عليها من سبقوني في الرئاسة، مع مراعاة العوائق والعراقيل التي واجهوها.

وأحثُّ الدول الأعضاء كافة على التحلي بالمرونة اللازمة لتمكين المؤتمر من وضع حد نهائي وقاطع للجمهور الذي يشكو منه.

واعتماد برنامج عمل للمؤتمر مسؤولية جماعية تتقاسمها الدول الأعضاء، وهو ما يعني أن مسألة التوصل إلى أي اتفاق على برنامج عمل من شأنه أن يفتح الطريق نحو عمل المؤتمر بفعالية ستوقف على المؤتمر ذاته، أو بعبارة أخرى، تتوقف على جميع الدول الأعضاء فيه.

وبعد إخفاقنا عدة مرات في اعتماد برنامج عمل خلال دورة عام ٢٠١٣، ينبغي أن نفكر جدياً في العقبات والخلافات التي منعت المؤتمر من التوصل إلى وضع برنامج عمل. ومن ثم، يتعين علينا مناقشة مختلف العناصر والمواقف من أجل تقريب وجهات النظر.

وسأجري مشاوراتٍ مفتوحة مع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية لمناقشة شتى المواقف والتحديات مثلما أشرتُ للتوّ.

وأخيراً، أعزم أيضاً خلال المشاورات أن أناقش مع الوفود المقترحات التي قدمها السيد قاسم - جومارت توكايف، الأمين العام للمؤتمر، في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وبناءً على نتائج هذه المشاورات، سأنظر فيما إذا كنا سنخصّص جلسة عامة لمناقشة هذه المقترحات.

وسأضمنُ أيضاً الاضطلاع بعملية بروح الحوار والتفاهم والصراحة.

وبذا، ودون مزيد من التأخير، أفتُح باب النقاش لأي وفود تودّ الإعراب عن آرائها في هذه المسائل. أرى سفير شيلي يطلب الكلمة. المَعذرة؛ سيكون سفير ألمانيا المتحدث الأول لأنه الأول على قائمتي، ثم سيكون سفير شيلي المتحدث الثاني. المَعذرة كل المَعذرة.

السيد هوفمان (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أهنيكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم دعم وفد ألمانيا التام.

يسرني أن أرى ممثلة الأمم المتحدة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة أنجيلا كين، بيننا اليوم وأود أن أشكرها على البيان المستفيض الذي أدلت به.

وكما ذكرتم، سيادة الرئيس، ستكون هذه الجلسة العامة آخر جلسة أحضرها، ذلك أنني سأغادر جنيف في غضون بضعة أسابيع، وأود أن أشكر لكم الكلمات الطيبة التي وجهتموها إليّ بصفتي أحد أفراد مجموعة رؤساء الوفود المغادرين.

ومناسبة مغادرتي، أود أن أشاطركم وأشاطر الزملاء بعض الملاحظات الشخصية، أو هل لي أن أقول بنبرة أخف، إن جاز التعبير، إنني أشعر ببعض الشيء وكأنني ممثل لإحدى مجموعتنا الإقليمية عليه أن يتلو على مسامعكم بياناً مطوّلاً كالعادة؟ إذن أطلب إليكم أن تعتبروني اليوم مجموعة من عضو واحد لأن ثمة بعض الأمور التي أود تدوينها في خطبة وداعي، إن جاز القول، فيما يبدو أنها نهاية مسيرتي المهنية في مجال نزع السلاح.

حينما أدليتُ ببياني الأول في أوائل آب/أغسطس ٢٠٠٩، كانت الأجواء مفعمةً بالأمل، ذلك أن المؤتمر على وشك التغلب على حالة جموده التي طال أمدها. فقد كان المؤتمر آنذاك قد اعتمد منذ قليل بتوافق الآراء برنامج عمل بمهام هادفة وموضوعية ومعقولة جداً تحت رئاسة الجزائر، وكان التوقع السائد عندئذ هو أن المؤتمر قد عاد أخيراً إلى مساره ليضطلع بما يُفترض أن يضطلع به، أي العمل على إبرام معاهدات جديدة في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار.

وكنت أتطلعُ كثيراً إلى الاضطلاع بهذه المهمة لأنني منذ أن بدأ اهتمامي كطالب شاب بقضيتي السياسات الأمنية ونزع السلاح كنتُ مقتنعاً بأن وجود الأسلحة النووية يشكل خطراً جسيماً على البشرية وبأنه يجب ألا يُدّخر جهد لتحقيق تقدم نحو بناء عالم خالٍ من التهديد الذي تشكله هذه الأسلحة. وبما أنني نشأت وترعرعت في دولتين واقعتين، تحديداً، على امتداد خط المواجهة النووية إبان الحرب الباردة، بدا لي من الطبيعي تماماً أن أهتم بهذه المسائل، وكان من الواضح لي كطالب لعلم التاريخ، أن لأي استخدام للأسلحة النووية عواقب كارثية على الإنسانية. وقد أوجز الرئيس أوباما هذا التحدي بإحكام في الخطاب الذي ألقاه في برلين حين قال: "ما دامت الأسلحة النووية موجودة، فلسنا حقاً بأمان".

وفي إطار محاولات الانبراء للتحدي الجسيم المتمثل في ظهور الأسلحة النووية، لطالما رأيتُ أن الأمانة الفكرية تقتضي مني عدم المبالغة في تهوين الأمور بالتنديد ببساطة بالدول الساعية إلى حيازة أسلحة نووية أو الحائزة لها باعتبار أنها تتصرف أساساً وبكل بساطة بلا عقلانية. ولطالما شعرت بأن التحدي الحقيقي هو محاولة فهم سبب حاجة الدول إلى ضمان أمنها بالتعويل على الردع النووي، ثم إلى بلورة فهمٍ أعمق، في ضوء ذلك، لما يلزم عمله لخلق بيئة تشعر فيها الدول بقدر كافٍ من الأمان لنبد الخيار النووي.

وكان استنتاجي الشخصي هو أنه لا بُد أن تترافق بذل جهود حازمة لنزع السلاح مع جهود حازمة أيضاً لتسوية الخصومات والصراعات السياسية المترسخة بمعالجة أسبابها الجذرية، لكي يصبح قيام عالم خالٍ من الأسلحة النووية حقيقة واقعة. وأظن أنه يجب علينا هنا التخلص من أي أوهام؛ فإن أردنا النجاح في نزع السلاح، يجب أن يكون المنع الفعال للانتشار الوجه الآخر للعملة،

لأن من الواضح كل الوضوح أنه حتى مجرد الاستعداد للتفكير في إمكانية المضي نحو تحقيق نقطة الصفر سينخفض هو ذاته على الفور إلى الصفر بمجرد وجود احتمال بعيد لظهور حالة انتشار نووي في الأفق. وبالنظر إلى جلاء هذه المسألة، يتعذر عليّ أن أفهم سبب استمرار تردد بعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الانضمام إلى البروتوكول الإضافي المبرم في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وصحيح بالتأكيد أنه قد أُحرز تقدم هائل في نزع السلاح النووي من حيث إبرام الاتفاقات وخفض ترسانات الأسلحة وخفض إنتاج المواد الممكن استخدامها في صنع الأسلحة؛ إذ يجب ألا نستخفّ بهذا الإنجاز.

لكن في الوقت ذاته، من العدل أن أقول إنه بعدما وضعت الحرب الباردة أوزارها، كانت هناك توقعات واسعة الانتشار بتحقيق تقدم بوتيرة أسرع بكثير في خفض حجم الترسانات والحد من دور الأسلحة النووية في العقائد الأمنية. وأعتقد أن أحد أسباب شيوع هذا التوقع كان أيضاً التبصّر في أن المستويات الخيالية التي بلغت الترسانات النووية في أوج الحرب الباردة، والتي وصل مجموعها إلى رقم مذهل قطعاً هو نحو ٧٠.٠٠٠ سلاح نووي، قد التهمت الموارد على نطاق شاسع، الأمر الذي أثر على الرفاه الاقتصادي للدول تأثيراً سلبياً هائلاً، وهو ما يمكن بدوره أن يقوّض، عملياً، وجودها ذاته، كما يمكننا أن نلاحظ جميعاً. ولا أملك إلا أن أأمل أن نكون قد تعلّمنا من تلك التجربة وألاً نظل ننظر إلى قضية الأمن بعد ذلك بمنتهى البساطة من منظور وضع مقارنات آلية بين أحجام الترسانات العسكرية فحسب بل ننظر إليها في إطار ومن منظور أوسع من ذلك بكثير. وملاحظة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، أن "العالم مفرط في التسلّح والسلام ناقص التمويل" إنما هي ملاحظة في الصميم.

وتسرد بيانات عام ٢٠١٢ المستمدة من قاعدة بيانات نقل الأسلحة بمعهد ستكهولم الدولي لبحوث السلام تسع دول حائزة لما مجموعه ١٩.٠٠٠ سلاح نووي، منها قرابة ١٨.٠٠٠ سلاح نووي مملوك للاتحاد الروسي والولايات المتحدة. ويحتفظ العالم بألّقي سلاح نووي في حالة تأهب تشغيلي قصوى. وأعتقد أن هذه الأعداد في غنى عن مزيد من التعليق، ولا سيما حين يحاول المرء منا أن يُجيب لنفسه على السؤال التالي: ما يظن المخططون حقاً أنهم فاعلون بالضبط بكل هذه الأسلحة من باب الإمكانية أو الضرورة في المواقف الحرجة؟ كما أن الأرقام المشيرة إلى مستوى الإنفاق على مجتمعات الأسلحة النووية المخطط لإنشائها في العقد المقبل مرتفعة ارتفاعاً مدهشاً. وما أجده مدهشاً ومثيراً لقلق بالغ هو أنه في الوقت الذي هدأت فيه بوضوح في فترة الخمسة والعشرين عاماً الماضية أو نحوها حدة التنافس على حيازة الأسلحة النووية في منطقة الحرب الباردة التي عرفناها، نشأت في غضون ذلك مناطق أخرى بدأ فيها التنافس الصريح أو المستتر على حيازة الأسلحة النووية، ويأخذ الآن في التسارع من حيث بناء الترسانات وما يستتبعه ذلك من تنظير لسيناريوهات حرب نووية محدودة أو تكتيكية. وكما كنت حقاً أتمنى لو انحصرت هذه المسألة اليوم في كتب التاريخ المتعلقة بالاستراتيجيات العسكرية.

وعلى هذه الخلفية، لا يسعني إلا أن أرحب بحفاوة بخطة الرئيس أوباما الأخيرة المعلن عنها لتخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية الأمريكية المنشورة حتى الثلث، ابتغاءاً للتفاوض مع الاتحاد الروسي على تحقيق تخفيضات في هذه الأسلحة من أجل تجاوز المواقف النووية المتصلة بزمين الحرب الباردة، وتخفيضات جريئة في الأسلحة النووية التكتيكية المملوكة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في أوروبا. وكما تعلمون، فالهدف الأخير بالغ الأهمية بالنسبة لألمانيا. ويشرفنا بالطبع أن يختار الرئيس أوباما برلين وبوابة براندينبورغ للإدلاء بهذه التصريحات السياسية، وأود أن أشكر مساعدة وزير الخارجية بالإنابة، السيدة أنيتا فريت، على قدومها إلى هنا اليوم لإطلاعنا على مزيد من التفاصيل.

ولا أملك سوى الأمل في أن نتمكن من الماضي في هذا الاتجاه بأسرع وقتٍ ممكن وألا نُجَرَّ خلفاً إلى فكر الحرب الباردة بترك القوة العسكرية تطفئ مرةً أخرى على النقاش بممارساتٍ مقارَنة عقيمة على أساس جمع أعداد الترسانات النووية لمختلف الأطراف الفاعلة. وخطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ تشترط بوضوح ضرورة تخفيض جميع أنواع الأسلحة النووية والقضاء عليها وتشجع، بوجه خاص، الدول الحائزة لأكبر ترسانات نووية على ذلك (الإجراء ٢٢).

ورداً على تصريحات الرئيس أوباما، أشار وزير الخارجية الألماني، السيد فيسترفيليه إلى أن "تحقيق عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية رؤية وليست وهماً".

لكن لم أؤدي مثل هذه الملاحظات المسهبة في حين أن من المتوقع أن أتحديث عن أعمال مؤتمر نزع السلاح؟ الإجابة بسيطة، فكل هذا يشكل خلفية عملنا الذي أرى، من تحريتي الشخصية، أننا مهتدون بتغييره بتركيزنا على "قوتنا اليومي" ألا وهو "برنامج العمل" و"القضايا الأساسية الأربع" و"النظام الداخلي" وأي بند آخر قيد المناقشة في المؤتمر.

فمهمتنا في المؤتمر العمل على استنباط نظم قانونية عالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار.

ومن اللازم التشديد على أن صلاحياتنا لا تنحصر في القضايا النووية، لأن جدول أعمال المؤتمر يشمل قضايا أخرى أيضاً، وهذه حقيقة لا تبدو حاضرة جداً بالفعل. وأنا شخصياً ما زلت أرى، مثلاً، أن التماس إبرام معاهدة لحظر تسليح الفضاء في إطار المؤتمر سيكون مسعى جديراً جداً بالاهتمام حقاً، ولو أن هذا الأمر ليس احتمالاً من شأنه أن يقلقنا بالضرورة اليوم أو غداً.

ولسوء الحظ، لم نتمكن طيلة ١٨ عاماً من مواصلة العمل على إبرام معاهدة جديدة بشأن أي من بنود جدول أعمالنا الذي مرّت عليه عقود. ومع أنني أدرك أن للدول قوائم أمنيات مختلفة، إلا أنني لا أدرك سبب تعذر الاتفاق على تناول موضوع ينبغي لنا جميعاً، ونحن نعلن على الملأ سعيها إلى إقامة عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية، تبنيّه بوصفه لبنة مهمة على الطريق المؤدية إلى عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية، ألا وهو موضوع حظر إنتاج الوقود لأغراض صنع الأسلحة النووية.

فستكون لمثل هذه المعاهدة على الأقل فائدتان عظيمتان؛ أولاً، ستشير بوضوح إلى تصميم المجتمع الدولي على إنهاء السباق الكمي للتسلّح النووي، وثانياً، ستُنشئ نظاماً دولياً للتحقق سيكون بمثابة اختبار قيم جداً لإنشاء نظام تحقّق في المستقبل لعالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ولا أفهم السبب الذي جعل أولئك الذين يريدون منا إصابة الهدف مباشرة، إن صحّ التعبير، بحثنا على التفاوض على إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية حالياً، يتحفظون، على ما يبدو، على دعم هذه الخطوة الوسيطة المهمة. فبينما لا أرى سبباً يمنع أحدنا من إمكانية تأييد المشروعين كليهما في الوقت ذاته، أرى بالتأكيد خطر المراهنة كلياً على ما نعلم جميعاً تمام العلم أنه مشروع طويل الأجل طموح جداً، وإهمال اتخاذ خطوة تالية محددة وعملية وقابلة للتنفيذ من شأنها أن تكون مفيدة لقضيتي نزع السلاح وعدم الانتشار في الوقت نفسه. ولأولئك الذين يُحاجّون بأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج الوقود لأغراض صنع الأسلحة النووية مسألة فيها إشكالية لأنها ستضفي الشرعية من جديد وبشكل غير مباشر على الفصل بين المأمور به والمنهي عنه، أقول: لماذا يمكن أن يكون صوغ حكم يصف مثل هذه المعاهدة بأنها لينة أخرى على الطريق نحو تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية أمراً عصياً على التحقيق؟ ألن يكون ذلك تحديداً نهج "اللينة" الذي ما برحوا يدعون إلى انتهاجه في الآونة الأخيرة؟

لقد كدنا بالفعل نستهل هذا العمل المهم. فخلال السنوات الأربع التي أمضيته في هذه القاعة، لم تعرقل سوى دولة عضو واحدة هي دائماً نفس الدولة، مراراً وتكراراً، محاولات المضي بهذا المشروع، وبالتالي، بمؤتمر نزع السلاح بأسره بعد مرور أكثر من عقدٍ على جموده. ولستُ على بينة من أي مشروع آخر لبرنامج عملٍ يعرض نهجاً مختلفاً اختلافاً جوهرياً كان يمكن أن يقرّنا، ولو من بعيد، من توافق الآراء، لكنني لطالما تساءلتُ عما إذا كنا قد بذلنا بالفعل ما يكفي من جهود لإقناع العضو المخالف في الرأي.

ويُجيبني ذلك إلى قضية قاعدة التوافق، النقطة التي نوقشت كثيراً في المؤتمر. فلديّ انطباع أن كثيرين جداً يتصرفون وكأن توافق الآراء يعني أنه يجب على أي منا أن يلحّ في إصراره على النتيجة المفضّلة له هو، لا أن يقبل ما يمكنه التعايش معه لصالح تقدّم الجماعة. ويعني ذلك عملياً أن البعض يرفع عالياً جداً معيار الوفاء بأي من ولايات عملنا. لكنّ مدى إمكانية دعمنا لمقترح بعينه ليس السؤال الحاسم الذي يطرحه علينا الرئيس، إنما سؤاله هو ما إذا كنا نعتزّض على ذلك المقترح، والفرق شاسعٌ بين السؤالين!

علاوة على ذلك، لا بُد من ذكر أنه حين نعتزّض دول بمفردها مجرد بداية التفاوض على معاهدة، ونُمنع في ذلك مراراً وتكراراً على مدى سنوات، فإنها تتحمل بذلك مسؤولية كبيرة، ذلك أنها لا تمنع فقط المجتمع الدولي من استحداث قواعد قانونية دولية جديدة، بل تمثل أيضاً نموذجاً قد يحذو الآخرون حذوه، وهو ما قد يعطّل على مر الزمن نظام تعددية الأطراف. ويشير مثل هذا السلوك المحيّر حيرة أكبر بكثير حينما تكون المصالح الأمنية الحيوية لجميع الأطراف الفاعلة محمية

بقاعدة توافق الآراء - ففي النهاية، إن لم يَرقُ لإحدى الدول أي مشروع معاهدة منبثق عن هذه الممارسة، فهي ليست مجبرة على أن تكون طرفاً فيها، مثلما قد تبين من عدد كافٍ من الأمثلة.

لكن عليّ أن أقول إنه كلما طال ترقيّ بحريات الأمور، تنامي لدي الانطباع وأن المسألة ليست تحديداً مسألة تحقيق إنجاز بالفعل إنما هي بالأحرى مسألة حرص على التستر على عرقلة الإنجاز.

فأساليب عمل مؤتمر نزع السلاح تيسر ذلك إلى حد كبير لأن الوفود ليست بحاجة على الإطلاق إلى إطلاع الدول الأعضاء على تحفظاتها فقط وإنما يكفيها أن تخبر الرئيس المسمّى لأربعة أسابيع بما لا يروق لها، خلف الأبواب المغلقة. وإن تقدّم أحد الرؤساء بمقترح ما يعتقد أحدها بالفعل أنه مقترح معقول جداً، فيوسع المرء منا أن يراهن على أن ثمة دوماً من سيّدعي أن لديه مشكلة عقائدية ما معقدة تمنعه من قبول المقترح، ومن سيغلبه بالحجة، غالباً خلف الأبواب المغلقة من جديد. فلا عجب إلى أن الجمهور ليست لديه أدنى فكرة عما يدور فعلاً في قاعة المؤتمر.

أما النقطة التي كثيراً ما تثار التي مؤداها هي أن "نقص الإرادة السياسية" هو الحائل الوحيد دون إحراز تقدم، لطالما اعتبرتها نقطة جوفاء بعض الشيء لأن من تنقصهم الإرادة السياسية دائماً هم بالطبع المخالفون لحجة ما، لا أصحاب الحجة أنفسهم!

والسؤال هنا هو: بعد أربعة أعوام في المؤتمر هل لدي الوصفة لما ينبغي لمؤتمر نزع السلاح فعله ليخرج من مأزقه؟ أخشى أن يكون الجواب أنني لا أملك هذه الوصفة ولا العصا السحرية.

غير أنني، إذ أنظر إلى الجهود المتعددة الأطراف المبذولة ككل لنزع السلاح النووي، لا أزال أعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل سعيه الحثيث إلى إبرام معاهدة غير تمييزية، يمكن التحقق منها دولياً، لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، بوصفها لبنة مهمة على الطريق نحو إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ولا أرى سبباً يجعل هذا الأمر بالضرورة غير قابل للتحقيق، شريطة أن تبذل جميع الأطراف جهوداً حازمة وصادقة في سبيل ذلك. ومن الأسئلة التي تزداد إلحاحاً في ذهني ما إذا كانت الإحالة إلى وثائق قديمة العهد تساعد فعلاً في هذا المسعى، أم أنها لا تساعد إلا في إخفاء أسباب المأزق الحقيقية. الجميع يعلم أن التحقق السليم من تنفيذ مثل هذه المعاهدة سوف يتطلب توخي الشفافية بشأن جميع المواد النووية ذات الصلة، التي ليست بالطبع سوى محصلة "إنتاج قديم". فإن كان ذلك صحيحاً، لم لا نستطيع، إذن، الاتفاق على أن تُعنى المفاوضات بجميع المسائل المتصلة بتحقيق الغرض المتمثل في إبرام هذه المعاهدة؟ أعتقد أنه إن كنا جميعاً جادّين في رغبتنا في إبرام مثل هذه المعاهدة، ينبغي ألا يكون لدى أي من الأطراف أي مشكلة في الاتفاق على أساسٍ للالتزام بهذه الخطوط أو بخطوطٍ مشابهة.

حسبما يبدو عليه الوضع الآن، لا أجد بُدّاً من الشك فيما إذا كان المؤتمر سينتهي قريباً إلى إقرار ولاية موضوعية تكون حتماً ولاية للعمل على إبرام معاهدة، لا مجرد مناقشة بنود جدول أعمالنا. لكنّ بصيص الأمل الذي ما زال يلوح لي هو أن مجرد وجود الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة سيساعد في جعل الأعضاء تدرك أن إبداء قدر من المرونة الموضوعية الحقيقية أمر مطلوب حتماً الآن إذا أُريد لمؤتمر نزع السلاح كمؤسسة ألا يتضرر تضرراً جسيماً.

وعلى أي حال، ربما آن الأوان للمؤتمر لبيذل جهداً آخر في إلقاء نظرة جديدة على طائفة أساليب عمله كاملة، بما في ذلك مسألتا توسيع العضوية والإسهام الذي يمكن، وينبغي فعلاً، للمجتمع المدني أن يقدمه في أعمال المؤتمر. وفي هذا الصدد، أبدى الأمين العام للمؤتمر، السيد توكايف، في الجلسات العامة مؤخراً، ملاحظاتٍ وجهية جداً وقدم اقتراحاتٍ عملية. وسأنتقي منها عنصراً واحداً فقط ألا وهو إنشاء فريق عامل لوضع برنامج عمل. فقد حان الوقت بالفعل لتبدأ الدول الأعضاء التفاوض فيما بينها مباشرةً على برنامج العمل، لأن ذلك أيضاً سيُهيئ لدرجة أكبر بكثير من الشفافية، وهو في حد ذاته هدفٌ منشود. وعدم مبادرة أي منا على ما يبدو حتى الآن إلى تكليف نفسه عناء القيام بذلك أمرٌ غريب فعلاً.

في معظم الأحوال، يغادر المرء منا وفي صدره تحتلج مشاعر مختلطة. فحالة الجمود المهيمنة على المؤتمر قد ولّدت في نفسي إحساساً بخيبة الأمل، ذلك أنه لا مرجح على الإطلاق في ألا يجد المرء بُدّاً من أن يبذل طاقةً في أمرٍ يواجه تنفيذه، في الظاهر على الأقل، اعتراضاتٍ من البعض طوال الوقت، يتعذر فهم سببها. وكثيراً ما تبادرت إلى ذهني النكتة التي يسأل فيها مسافرٌ ضلّ طريقه تماماً في مكانٍ قصيٍّ مزارعاً فيقول: "ما الطريق إلى جنيف؟"، ليردّ عليه المزارع بعد طول تفكير قائلاً: "سيدي، لا يمكنك الوصول إلى هناك من هنا!". يُفترض فعلاً أن تكون هذه نكتة، لكنني أتصور أن معظم ممثلي الدول الأعضاء يشعرون بأن واقع مؤتمر نزع السلاح قد بلغ من المرارة درجة يتعذر معها عليهم أن يلمسوا الفكاهة في هذه النكتة، لكنها في الحقيقة مجرد مزح!

لكن عليّ أن أقول إن خيبة الأمل هذه لم تمنعني من الاستمتاع بوقتي في جنيف جُلّ الاستمتاع. وأنا مبتهج لأنني استطعتُ أن أقدم إسهاماً، كرئيسٍ للمؤتمر أيضاً، بمحاولة إعطاء صورة أكثر واقعية عن وضع هذه الهيئة الراهن. وبالطبع، أمور كثيرة تشغل المرء طوال الوقت.

ومن الأسباب الرئيسية لاستمتاعي بوقتي هنا جُلّ الاستمتاع أواصر الزمالة والود التي تربط الزملاء، بغضّ النظر في معظم الأحيان عن اتفاقنا في الرأي من عدمه. وكشخصٍ يستمتع دوماً بالانخراط في النقاش ويحبُّ تحدّي كل من الحُكم المسلّم بها واللياقة السياسية التي تحقق المآرب للمصالح الشخصية - ولطالما علمتُ جيداً أن البعض لا يستحسن ذلك - فقد قدّرتُ هذه الروح الإيجابية حقّ التقدير. وأود أن أشكر الجميع على ذلك.

وأَتوجّه بشكرٍ خاص إلى جميع من يُعينوننا على الاضطلاع بعملنا، وإلى الأمين العام للمؤتمر، ونائب الأمين العام للمؤتمر، وموظفي الأمانة، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، والمترجمين الشفويين، ومنتدى جنيف، والمحررين العاملين في المنظمة غير الحكومية "بلوغ الإرادة الحاسمة" وشعبة الأخبار ووسائل الإعلام.

وختاماً، أتوجه بالشكر إلى فريقتي الذي دعمني وتحملني بتفانٍ رائع على مر السنين.

سيادة الرئيس، الزملاء الأعزاء، أودّعكم وأتمنى لكم كل التوفيق في مساعيكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير هوفمان جزيل الشكر على البيان الذي أدلى به وعلى لطف وطيب كلماته الموجهة إلى الرئيس والزملاء الآخرين. شكراً جزيلاً لكم.

وفقاً لقائمتي، سيكون سفير شيلي المتكلم الثاني، فليتفضل.

السيد أويارثيه (شيلي) (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً، سيادة الرئيس. بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم بتولي رئاسة هذا المؤتمر. لقد تولّتها بلادي من قبل، وأود أن أقول لكم إنها مهمة معقدة. كما أشكر لوزير الخارجية الأفكار التي أطلعنا عليها هذا الصباح. وبصفتي عضواً في مجموعة الـ ٢١، أشكر أيضاً جمهورية إيران الإسلامية على الأعمال والجهود التي اضطلعت بها أثناء فترة رئاستها، وأخيراً أشكر الممثلة السامية للأمين العام، السيدة أنجيلا كين، على ما قدمته من أفكار، ووجهته من رسائل.

سأترك قريباً عملي بصفتي الممثل الدائم لبلادي لدى المنظمات الدولية في جنيف ولدى هذا المؤتمر لأتولى مهام جديدة في مجال تعددية الأطراف بوزارة خارجية بلادي. وأود أن أقول إن خلفية المشهد التي طرحها سفير ألمانيا، وأنا مسرور لأنه قد تكلم أولاً، ذلك لما يقدمه دائماً من تحليلات وأفكار جيدة تسهم في بلورة رؤية أوضح للسياسات التاريخية والسياسية والتقنية التي من اللازم، وأكرر من اللازم، أخذها في الاعتبار في الأعمال في هذه القاعة.

لقد كنتُ محظوظاً بالعمل في مجتمع نزع السلاح. ولا يبدو لي ملائماً أن أثير فكرة نخبوية نزع السلاح، لكنني، نعم، أعتقد أن الدول بحاجة إلى تطوير خبرة تقنية في مجال نزع السلاح، لا للدفاع عن مصالحها الخاصة فحسب بل لتكون قادرة أيضاً على الإسهام في القضية العامة، قضية السلم والأمن الدوليين. فهذا جوهر المسؤولية الجماعية ومعنى النظام المتعدد الأطراف. لكن، للأسف، لقد تعدّر بلوغ القدر اللازم من المرونة لاعتماد برنامج عمل يمكن مؤتمر نزع السلاح من الانخراط في ذلك النوع من العمل الجماعي الذي تقتضيه هيئة متعددة الأطراف شاملة للجميع وعاملة - وأستخدم هنا عبارة "شاملة للجميع" لخصوصية نطاقه. إذ يجب أن يكون المؤتمر قادراً على وضع قواعد قانونية عالمية تعزز الجهود الثنائية المبذولة في سبيل منع الانتشار ونزع السلاح وتكتملها.

ويبدو لي من الغرور، الآن وفي هذا التوقيت، أن أخوض في تحليل طويل لمختلف المواضيع والصعوبات التي ما فتئت تُطرح. لكنّه إغراء لا يُقاوم؛ فالجزء الآخر مني، الجزء غير الدبلوماسي، أكاديمي. وسأحاول أن أكون دقيقاً جداً وأحيل إلى بعض الصعوبات التي تحولت إلى ما يصطلح عليه أهل القانون باسم الممارسة العرفية، أو إلى نوع من العادات الناشئة في السنوات الأخيرة. وستكون الإطالة، بالتالي، ضرباً من ضروب التهوّر، لذلك، سألتزم بكل تواضع بطرح أربع نقاط لا غير لأننا ما زلنا نعتقد أن من اللازم مواصلة بناء تعددية أطراف عالمية وفعالة ومن اللازم مواصلة بنائها في هذه الهيئة.

أولاً، لا تزال هذه الهيئة تمر في مرحلة حرجة. وبإمكاننا أن نلقي جميع الخطابات الشكلية الممكنة بهذا الشأن هنا وفي الجمعية العامة، لكن المرحلة تبقى حرجة وتظل حالة الشلل قائمة. وإزاء هذا الوضع المستفحل، من الضروري تدبّر أسبابه والبحث عن بدائل قابلة للتطبيق تفضي على الأرجح إلى مراجعة حتمية أعمق لأداء هذه الهيئة. فمؤتمر نزع السلاح في الوقت الراهن تعوزه الإنتاجية والشمولية، وهما مفهومان أساسيان، الأمر الذي يؤثر في مشروعيته ومصداقيته.

وهنا أتساءل: أيجب علينا فرض تغيير جوهري لتحقيق نزع السلاح أم يُفضّل توخي نهج تدريجي؟ لقد أيدت شيلي تنفيذ تدابير عملية أو وضع لبنات تهدف إلى خفض حالة التأهب التشغيلي القصوى للأسلحة النووية وزيادة مستوى الشفافية فيما يتعلق بموجودات الأسلحة النووية. وإذا نظرنا إلى العالم بواقعية، فإن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يجب أن يكون إحدى هذه الخطوات.

ثانياً، يقودنا هذا الوضع، كما طرح سفير ألمانيا، إلى نقطة ثانية ليست بجديدة أيضاً في القانون الدستوري للأمم المتحدة، ألا وهي ضرورة تدبّر مفهومي التفاوض وتوافق الآراء. فالتفاوض التزام يقع على عاتق كل منا، نحن العاملين في هذا المؤتمر. بيد أن الدول ذات السيادة تتمتع بامتياز قرار انضمامها من عدمه إلى أي اتفاق منبثق عن أي مفاوضات، وفقاً لمصالحها الوطنية المشروعة. وخلال الجلسة الأخيرة التي ترأستها جمهورية إيران الإسلامية، سمعنا بعض الوفود تصرّ على تغيير قاعدة توافق الآراء. ومن عمل منا لعقود طويلة في الأمم المتحدة يعلم جيداً مزايا هذه القاعدة وعيوبها. وأقترح هنا قراءة تفسيرات السيد كاستانييدا، دبلوماسي مكسيكي كبير، للقانون الدستوري للأمم المتحدة لفهم الآلية الإجرائية لهذه القاعدة. وتفسيراته مهمة لأنها لا تحيل فقط إلى القواعد الإجرائية، بل تشير أيضاً إلى الجوانب السياسية. فقد تغيرت البيئة العالمية وتطورت المؤسسات المتعددة الأطراف. ويواجه هذا المؤتمر أيضاً التحدي المتمثل في القدرة على التلاؤم مع الواقع الدولي السائد لمحاولة التوفيق بين المصالح الأمنية لجميع الدول. إذ يتعين علينا الاتفاق على شكل يكفل مبدأَي الشمولية والشفافية. والمشكلة التي نواجهها لا تتعلق بهذا المحفل وحده، إنما تتعلق أيضاً بالحقائق السياسية والاستراتيجية العالمية الراهنة التي لا يمكن إغفالها في هذه النظرة المتدبّرة لحال المؤتمر. لقد تغير العالم، ولا بد لنا من توخي نهج حديث ومُحدّث لتجاوز سياقات الحرب الباردة، وننهض بالهدف النهائي المتمثل في الحفاظ على أمن البشرية. فهذا شغل

البشرية الشاغل وهذه هي المصلحة التي يسعى مواطنو العالم إلى تحقيقها. وعلمنا إزاء ذلك أن نتصرف بمسؤولية.

ثالثاً، من ضرورات الإدارة الرشيدة ومن أوجه الالتزام بتحقيقها التماس الطريقة الملائمة التي تمكّنتنا من تحليل إسهامات المجتمع المدني في المؤتمر. وينبغي أن تتناسب هذه الطريقة مع المهمة التفاوضية لهذا المحفل وتشملها. ومن الملائم، في هذا السياق، أن نأخذ في الاعتبار ممارسات هيئات الأمم المتحدة والمحافل الحكومية الدولية الأخرى. فنحن نعتقد أن واقع النظام المتعدد الأطراف الحالي، التشاركي والديمقراطي، يقتضي من المجتمع المدني إسهاماً فاعلاً. فهذا واقع العالم.

رابعاً، أثناء رئاسة شيلي، بحثنا صيغ عمل تتسم بما يكفي من المرونة لتمكيننا من تنفيذ ولاية عامة تتمثل في تحديد مهام أربعة أفرقة عاملة. ونرى أن اعتماد صيغة عمل تتسم بغموض بناءً له مزاياه في هذا المحفل وفي غيره، كما أنه ممارسة إجرائية متعددة الأطراف شائعة ومستخدمة. وعقب رئاسة بلادي لم يتوقف بذل الجهود، كما شهدنا أثناء الرئاسة الأخيرة وفي إطار عمل الرؤساء الستة. لكن الموضوع المحوري هنا هو ما إذا كنا قد بلغنا نقطة اللاعودة، أي، أثمة أم لا خط أحمر يقيّد قدرتنا على سلوك طريق آخر؟

يجب أن يتبيّن لنا أن التجربة الأخيرة في نيويورك المتعلقة بمعاهدة تجارة الأسلحة تدلّ على أن خوض مفاوضات صعبة تركز على أمن البشرية أكثر من تركيزها على منطق تمرّكز الدول حول ذاتها قد يفضي إلى نتيجة مختلفة. ويا له من درس مهم!

وقد قدم الأمين العام، السيد توكايف، أيضاً طائفةً من الأطروحات أو الأفكار التي أعتقد أن علينا بحثها. والبعض يشير إلى أن الأمانة غير مختصة بتقديم مقترحات. وبحكم أنني أعمل في الأمم المتحدة منذ أربعين عاماً، أود أن أقول إنها مسؤولة الجميع. أما الجهة المختصة باتخاذ القرار السياسي فهي الحكومات، لكن عسى أن يتمكّن مجتمع نزع السلاح، الذي يشمل الأمانة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المعنية بقضايا نزع السلاح، من الإسهام في إنعاش هذا المحفل.

ويلزم شيلي، شأنها شأن معظم الأمم، وأعتقد أهمها، نظام تعددية أطراف فعال، أي نظام متعدد الأطراف يؤدي مهمته، ومؤسسات دولية فعالة لأن ذلك يسهم في تحقيق أمننا نحن، أي أمن بلداننا، لكنّ الأهم منه أمن البشرية. وهذا مغزى تعددية الأطراف، ولهذا أنشئت الأمم المتحدة. ولقد دأبنا على الإسهام في تشييد بنية نزع السلاح ومنع الانتشار بالأفكار وبالمشاركة مهما كانت متواضعة، لكن خصوصاً بسلوكنا البناء، وهو سلوك بلد منفتح على العالم تشكل الأنظمة والمعايير الدولية، جزءاً من واقعه. وأعتقد أنها تشكل أيضاً جزءاً من حياة البشرية.

لقد قدّرت باعتزاز صداقة جميع الزملاء، لا السفراء فحسب، والتفاعل معهم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بشكر خاص جداً إلى الأمين العام للمؤتمر، السيد توكايف، الذي أبدى التزاماً راسخاً بضرورة تفعيل هذا المؤتمر، وأبلغنا بالرسائل والأفكار التي دأب الأمين العام

على توجيهها إلى المجتمع الدولي. كما أود أن أعرب عن امتناني للسيد يارمو ساريفا وللموظفين - وأقولها لأنني عملت في الأمم المتحدة موظفاً في الشعبة القانونية - لقدركم الدائمة على الإسهام بأفكار وممارسات جيدة وخبرة سياسية. وأشكر للمجتمع المدني طرحه لموضوعي نزع السلاح والأمن بوصفهما أولوية جدول أعمال النظام الدولي، كما أشكر للمترجمين الشفويين روعة قدرتهم على تيسير التفاهم بيننا على نحو أفضل رغم تنوعنا. وأود أن أختتم كلمتي بالقول إن شيلي بلد صغير، ونحن وفد صغير، وأود، من ثم، أن أتقدم بخالص الشكر لمناوبي (لدينا شخص واحد فقط يُعنى بجميع مواضيع نزع السلاح) على ما قدمه لي من عونٍ لأُمثل بلادى على نحو أفضل خدمةً للبشرية في حماية مؤتمر نزع السلاح وكأمل آلية نزع السلاح وحشد طاقاتها. شكراً جزيلاً لكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير شيلي على البيان الذي أدلى به وعلى كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئيس.

وسفيرة الهند هي المتكلمة التالية، فلتتفضل.

السيدة ميهتا (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): سيادة الرئيس، يسعدني أن تتاح لي هذه الفرصة لأبلغكم بتهاني وفدي لكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأعرب عن دعمنا الكامل لجهودكم في النهوض بمسؤولياتكم وأطيب تمنياتنا لكم وللزملاء الآخرين في المساعي التي ستبذلونها في الأسابيع المقبلة، بما في ذلك خلال فترة ما بين الجلسات.

وأعتقد أنها المرة الأخيرة التي آخذ فيها الكلمة في مؤتمر نزع السلاح، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق تقديري للزملاء هنا لما أبديناه جميعاً من تعاونٍ ممتاز.

لقد كان هذا العام على وجه الخصوص عاماً مثيراً للاهتمام حيث حظيتُ بامتياز الانتماء إلى مجموعة الرؤساء الستة. وتمنح هذه التجربة الوفود التي ترأس مؤتمر نزع السلاح بالتناوب فرصة تدبر دينامية المؤتمر من منظورٍ خاص وقيمٍ جداً. وبما أنها فرصة لا تتاح إلا مرة كل عشرة أعوام، فتوليّ كلّ منا هذا المنصب في الوقت المحدد إنما هي ضربة حظ.

وبصفتي الممثلة الدائمة للهند لدى مؤتمر نزع السلاح، فقد أمضيتُ في جنيف وقتاً حافلاً ومفعماً بالنشاط، بخلاف التصورات السائدة عن هذا المحفل وهي أنه خامل وأن ما يجري هنا عديم القيمة. لقد كانت تجربة مهنية قيّمة وأشكر على ذلك جميع الزملاء، في جميع أركان هذه القاعة، وأعضاء الوفود، وأعضاء الأمانة بقيادة السيد توكايف والسيد ساريفا، وعلى الأخص أعضاء وفدي.

وكدبلوماسية محترفة، فأنا منحازة بمعنى، أنني أنطلق وأنا على قناعة بأن جميع الدبلوماسيين مهنيون من الدرجة الأولى. وبعد تسجيل هذا الاعتراف، أعتقد فعلاً أن المهارات والخبرات الدبلوماسية الموجودة في مؤتمر نزع السلاح على درجة رفيعة جداً من الامتياز. ويجدر صونها

والحفاظ عليها، إذ ستكون هذه السمات بالتأكيد الأساس لتحقيق تقدم في المستقبل في هذا المجال في إطار مؤتمر نزع السلاح. فهذا محفل لا غنى عنه، ولا يزال وفدي يرى فيه قيمة لا يمكن إنكارها. فدبلوماسية نزع السلاح تشكل ميداناً بالغ التطور، وإن كان يكتنفه الغموض إلى حد ما، وهو ما قد يبدو للوهلة الأولى أمراً عصيباً بعض الشيء. ولا بد من أن أقول إن إسهامي في المؤتمر قد استقبل بحفاوة من العديد من الخبراء المتبصرين في هذا المجال الحاضرين في هذه القاعة، ومن الحاضرين حولنا وفي الشرف فوقنا الذين يُبدون وجهات نظر وانتقادات بشأن مواقفنا. فقد كان الوقت الذي أمضيته هنا تجربة مفيدة ومجزية على حد سواء. وأشكركم جميعاً على ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفيرة على البيان الذي أدلت به وعلى كلماتها الطيبة الموجهة إلى الرئيس، وكذلك على دعمها له.

ووفقاً لقائمتي، المتكلم التالي هو سفير هولندا. فليتفضل.

السيد فان دين أيل (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): هذه هي المرة الأخيرة التي تتاح لي فيها فرصة الحديث في مؤتمر نزع السلاح، شأني شأن الزميلة التي سبقتني في الحديث، وهي، بالتالي، المرة الأخيرة أيضاً التي أرحب فيها برئيس جديد، وأتمنى له كل التوفيق، وأؤكد له دعم وفدي له، كما أشكره بالطبع على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ باعتباري أحد السفراء المغادرين.

حينما حضرتُ إلى المؤتمر منذ نحو أربعة أعوام، لم يكد خبر الوثيقة CD/1864 يجفّ، وقد جثّ، كما جئنا جميعاً، على أمل أن أرى مؤتمر نزع السلاح، بخلاف العديد من أسلافي، يعمل مجدداً بالفعل. لكن كما نعلم جميعاً الآن، لقد تبين أن ذلك الأمل لم يُبْنَ على أساس سليم. فأعوام ١٨٦٤ و ١٩٣٣ و ١٩٤٨ ربما يعتبرها غيري أعواماً مهمة في التاريخ، لكنني أعتبرها أسماء لمحاولاتٍ حسنة النية للعودة بنا إلى العمل، باءت كلها بالفشل. ولطالما أعربتُ في الأعوام الأربعة الماضية، هنا في هذه القاعة، عن خيبة أمل بلادي بشأن حالة الركود هذه. فلن أكرر الآن تلك الكلمات.

وقد أجرينا بانتظام هنا في هذه القاعة مناقشات حول أسباب هذا الركود؛ أيعزى أساساً إلى الطريقة التي نعمل بها والتي نطمح بها أنفسنا، أم إلى نقص الإرادة السياسية فحسب؟ ومناصرو الموقف الأخير يشيرون دائماً إلى أن مؤتمر نزع السلاح قد أحرز نتائج بينما كان يطبق مواد النظام الداخلي والترتيبات التنظيمية التي لا تزال نافذة. لكنّ آخر نتيجة أحرزها مؤتمر نزع السلاح كانت منذ ١٧ عاماً، وأعتقد أن من الصعب تصوّر أن شركة، ناهيك عن منظمة، في هذا الوضع، لو ظلت قائمة، ما كانت لتتظر بعين شديدة النقد في طريقة تنظيمها وتدخل بعض التغييرات.

لكن صحيح أيضاً أن المؤتمر تنقصه الإرادة السياسية والشجاعة لاتخاذ خطوات جريئة وإن كانت مؤلمة أحياناً، لإحراز تقدم حقيقي. إلا أنني حينما أعودُ بذاكرتي إلى الأعوام الأربعة الماضية، لا أجد فيها أثر الركود مهيمناً على مؤتمر نزع السلاح. فقد مثّلتُ بلادي كسفيرٍ لشؤون

نزع السلاح في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات والمفاوضات. ولن أسميها كلها، بل سأذكر خصوصاً المؤتمر الاستعراضي للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية ومفاوضات معاهدة تجارة الأسلحة. وأذكرهما فرحاً، ممتناً؛ فكل من هذا المؤتمر وهذه المفاوضات أثبت أن نظام نزع السلاح المتعدد الأطراف يمكن أن يعمل. كما سأفتقد كثيراً رحلتنا السنوية - "الرحلة المدرسية" كما سمّاها البعض - إلى اللجنة الأولى في نيويورك.

ومبدأ تعددية الأطراف يعني أن عليكم التعامل مع المخالفين لكم في الرأي، وأن عليكم التوصل إلى أرضية مشتركة مع الدول التي لديها تقييم مغاير ومصالح مختلفة وآراء متباينة، وأعتقد أن تهيئة جو تغمره روح الزمالة وتسوده الشفافية هو أكثر الطرق فعالية لتحقيق ذلك. وحينما أسترجع الأعوام الأربعة الماضية، أعتقد أن مؤتمر نزع السلاح قد أوفى بهذا الجانب من مبدأ تعددية الأطراف. فقد قدّرت التواصل مع جميع الزملاء والوفود جُلّ التقدير. كما قدّرت أجواء الزمالة في جنيف ونيويورك كليهما. فقد كنا كلنا في قارب واحد، ومع أن قارب مؤتمر نزع السلاح كان يغرق ويغوص في أعماق الوحل أكثر فأكثر، إلا أنه كان من دواعي سروري ومن حظي أن أكون أحد أفراد الطاقم، وأشكركم جميعاً على ذلك.

وأود أيضاً أن أشكر أميننا العام للمؤتمر، السيد توكايف، ونائبه، السيد ساريفا، على محاولتهما الدؤوبة لإخراجنا من هذا الوضع. وشكراً أيضاً لجميع الموظفين والمترجمين الشفويين على عملهم الجاد. وكنت أتمنى لو أننا تمكنا من جعلهم يعملون بمزيد من الجهد مع مؤتمر لنزع السلاح يعمل بكامل طاقاته، لكنهم أبلوا بلاءً حسناً. وأشكر بالطبع المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، على ما أبدته من اهتمام حاسم، وعلى كونها مرآتنا التي لا تُرينا أحياناً الوجه الذي نود رؤيته. وأشكرها بالقدر ذاته على عملها كمؤرّخة وأمانة محفوظات ممتازة. وأشكر بالطبع أعضاء فريقتي.

وفي كلمة أخيرة أوجهها إليكم جميعاً، الزملاء الباقين في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، أقول إنني أعتقد أن العمل المتعدد الأطراف يروي لا محالة تقريباً قصة قطع ٩٩٩ خطوة إلى الوراء و ١٠٠٠ خطوة إلى الأمام. إنه محاولة تحقيق الشيء ذاته المرة تلو الأخرى على أمل أن يتحقق أخيراً في وقت ما. فالعمل المتعدد الأطراف هو قصة التوصل إلى المزيج الصحيح من الطموح والواقعية؛ الطموح لتحديد الاتجاه، بينما تُملي الواقعية سرعة السير، ليستلزم إنجازها واقعية طموحة.

زملائي الأعزاء، عزيزي الرئيس، إن النجاح السريع ليس أبرز خصائص العمل المتعدد الأطراف، وليس قطعاً أبرز خصائص نظام نزع السلاح المتعدد الأطراف، لكن أرجوكم الاستمرار في المحاولة. وأتمنى لكم جميعاً من الحظ أوفره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير هولندا على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس. أثمة أي طلبات لأخذ الكلمة؟ أرى ممثل الاتحاد الروسي يطلب الكلمة. فليفتّل.

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بدايةً، أود أن أوضح أن هذا البيان ليس بيان وداعي، وأخشى أنني لن أتحفكم باقتباساتٍ حكيمةٍ وذكرياتٍ حيّة. إذ أود فقط أن أوجه الانتباه إلى عدة قضايا نظرنا فيها اليوم.

لكن أود أولاً وقبل كل شيء أن أشكر لوزير خارجية العراق، السيد زبياري، البيان الذي ألقاه على مؤتمر نزع السلاح. كما أننا ممتنون جداً للممثلة السامية للأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيدة أنجيلا كين، لمشاركتها في جلسة اليوم.

سيادة الرئيس، نرحب بكم رئيساً لهذا المحفل. وآمل أن يسفر اعتزامكم مواصلة البحث عن حل توفيقٍ لمسألة برنامج العمل، الذي أعريتم عنه اليوم، عن تقريرنا أكثر من بدء الأعمال الموضوعية في هذا المحفل. وأود، بالمثل، أن أشكر الرئيس السابق لمؤتمر نزع السلاح، السفير الإيراني محسن نظيري، على ما بذله من جهود لتنظيم مناقشات هدفت إلى التوصل إلى حل توفيقٍ لمسألة برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح.

وأود، بالتأكيد، أن أضم صوتي إلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الزملاء الذين يغادروننا اليوم، وأتمنى لهم النجاح، كما أتمنى لهم عملاً مثمراً، ربما أكثر إثماراً في المستقبل من السنوات التي أمضوها هنا. غير أنني واثق من أنهم سيذكرون باعتزاز هذه السنوات والخبرة التي اكتسبوها في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

وأود، كما قلت، أن أركز على قضيتين. أولاً، نحن ممتنون جداً لوفد الولايات المتحدة الأمريكية ولمساعدة وزير الخارجية بالإنابة، السيدة أنيتا فريت، التي وجهت انتباهنا إلى الخطاب الذي ألقاه باراك أوباما في برلين. والمبادرة الجديدة جديرةً بالتأكيد بالبحث والنظر بأقصى درجات التأني، وهو ما ستقوم به موسكو بالطبع، ثم سنردّ على زملائنا الأمريكيين في وقتٍ لاحق.

ومن الواضح الآن أن المقترح المتعلق بالمستويات الجديدة للأسلحة النووية الاستراتيجية، شأنه شأن مقترحات استعراض القضايا المتعلقة بالأسلحة النووية التكتيكية، يُبنى بأن عملية نزع السلاح النووي الآن في طور الانتقال من صيغة حوارٍ ثنائيٍ روسي - أمريكي إلى صيغة متعددة الأطراف.

وهنا للدول الأخرى، بالتأكيد، لا الدول الحائزة للأسلحة النووية وحدها، دور تضطلع به، ذلك أن من الجليّ جداً أنه لن يتسنى المضي قدماً بعملية نزع السلاح النووي إلا إذا لم تنشأ قدرات تعويضية في ترسانات الأسلحة البالغة الدقة، واختلالات توازن في الأسلحة التقليدية، ولم ينتقل سباق التسلّح إلى مناطق أخرى، بما ذلك الفضاء الخارجي. وأكرر مجدداً أننا سندرس بتأنٍ كل هذه المقترحات، وسنكون مستعدين لإجراء حوار بشأن جميع القضايا التي أُثيرت.

ثانياً، أود أن أعرب عن تقديري مجدداً للسيدة أنجيلا كين لمشاركتها في جلسة اليوم العامة، وأن أستفيد بالطبع من مشاركتها في جلستنا لأثير عدداً من القضايا التي أعتقد أنها تشغل العديد منا، إن لم تكن تشغلنا جميعاً، هنا في جنيف.

لقد أرسل إلينا زملاؤنا في نيويورك مشروع ميزانية فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ المزمع بحثه في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وأكرر تأكيد أن بعض المسائل المطروحة ذات طبيعة سياسية، لا إدارية، في رأيي.

وعلى وجه الخصوص، نود أن نستوضح سبب تغيير اسم إدارة شؤون نزع السلاح بجنيف. فاسمها الحالي هو "فرع أمانة مؤتمر نزع السلاح وخدمات دعم المؤتمر". وي طرح المقترح تغيير الاسم إلى "فرع جنيف". لكن ذلك يعني بلغة البيروقراطية، على الأقل في إطار عملي الدبلوماسي، أن إدارة شؤون نزع السلاح قد وافقت فعلياً على عدم وجود مؤتمر نزع السلاح بعد الآن. وأود أن أعرف معنى ذلك بلغة الأمم المتحدة.

أما الجانب الثاني الذي يزعجنا إلى حد كبير، فيتعلق بمسألة إعادة توزيع المهام في إدارة شؤون نزع السلاح. فقد علمنا أن ثمة خطة خاصة لإحالة القضايا المتعلقة بالأسلحة البيولوجية إلى نيويورك، في حين أننا نعلم أن وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية كائنة في جنيف، ومن ثم، تُبأشَر هنا في جنيف جميع الأنشطة المتصلة بالاتفاقية. ولا أعلم مدى صحة هذه المعلومات.

وقد اتُخذ من قبل أيضاً قرار لنقل ملف الفضاء من نيويورك إلى جنيف، بالنظر إلى أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي هو أحد بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. لكن، حسب فهمنا، من المقرر إلغاء هذه الوظيفة.

بالطبع، وفي سياق خفض عدد هذه الوظائف وإعادة توزيعها، يجري حالياً إنشاء وحدة للتخطيط الاستراتيجي بالإدارة، مزودة بثلاثة موظفين. وهو بالتأكيد مشروع مهم جداً ومثير جداً للاهتمام، ونحن نؤيد بالطبع جميع مساعي التخطيط الاستراتيجي. بيد أننا نرى أن التخطيط الاستراتيجي مهمة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في المقام الأول، التي تشير إلى الاتجاه الذي ينبغي أن نمضي فيه، باعتماد قرارات في الجمعية العامة، ولا سيما القرارات التي سنعتمدها في هذه القاعة، كما آمل.

مرةً أخرى، شكراً، سيادة الرئيس، على جلسة اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على البيان الذي أدلى به وعلى كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئيس. أيطلب أي من الوفود أخذ الكلمة؟ وفد الهند، تفضل.

السيد جيل (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أضم صوقي إلى كلمات التقدير التي وجهتها سفيرة بلدي إليكم لما تبذلونه من جهود، وأهنتكم بتوليكم رئاسة المؤتمر.

وأود أن أتحدث بإيجاز شديد عن النقطة التي أثارها زميلنا الموقر من روسيا بشأن المقترحات الميزانية المقدمة من مكتب شؤون نزع السلاح التي كان بعض زملائنا يناقشونها الأسبوع الماضي في نيويورك، وستستمر مناقشتها لاحقاً هذا الأسبوع وفيما بعد في لجنة البرنامج والتنسيق. ونحن نشاطر روسيا الشواغل التي أعربت عنها فيما يتعلق ببعض المقترحات المقدمة من الأمانة بشأن الميزانية، ونأمل أن تؤخذ شواغلنا، شواغل الدول الأعضاء، في الحسبان لدى مواصلة النظر في تلك المقترحات. ونعترف بأن العديد من تلك الاقتراحات يدخل في دائرة اختصاص الأمانة، لكن اختصاص اتخاذ المبادرة في مجالات عديدة مقصور على الدول الأعضاء، ونأمل الحفاظ على هذا الفرق المهم في مضيئنا قدماً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الهند على البيان الذي أدلى به وعلى كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئيس. والكلمة الآن للسيدة أنجيلا كين. فلتفضل.

السيدة كين (الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): يجب أن أعترف أنني لم أكن مستعدة للإدلاء بهذا البيان، لكن من جهة أخرى، يسعدني جداً أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم بالفعل مزيداً من المعلومات عن التغييرات التي اقترحناها، وإن أراد مؤتمر نزع السلاح أو بعض الدول الأعضاء مواصلة مناقشة هذه المسألة معي فالحقيقة أنني أرحب بهذه الفرصة.

لقد خاطبت لجنة البرنامج والتنسيق مرتين في الأسبوع الماضي، واليوم في الجلسة الأخيرة. وقد سبق أن حضرنا جلسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وبالطبع، سنتناول اللجنة الخامسة هذه المسألة في الخريف.

وأقول بدايةً إن المسألة ليست مسألة مالية. فهي لا تتعلق على الإطلاق بمقترح بشأن الميزانية في حد ذاتها لأنه لا تترتب عليه آثار مالية. كل ما في الأمر أنني أقدم في سياق المقترح المتعلق بالميزانية، بعض المقترحات التي آمل أن تنال استحسان الدول الأعضاء، ولسوء الحظ، لم تتكلم إلا دولتان لا ينال المقترح استحسانهما لكن، من جانب آخر، تستحسنه دول أعضاء أخرى عديدة.

السؤال المطروح الآن: لم يحدث الآن هذه التغييرات؟ أولاً، أزال هذا العمل منذ ١٥ شهراً، وحينما أنظر إلى كتلة الموظفين وحجم المهام والولايات التي كلفتمونا بها، يتبين لي أن ضبط الأمور ممكن بما أسميه بقليل من إعادة التوازن. وعن فكرة إعادة التوازن، سأطرق أولاً إلى مسألة تغيير الاسم. ما جرى أن هذا الاسم الطويل القائم هنا لا يشير إلا إلى إحدى وظائف الفرع ألا وهي تقديم الخدمات إلى مؤتمر نزع السلاح، وهي وظيفة مهمة جداً بالفعل. لكن من جانب

آخر، يُعنى الفرع بمسائل أخرى. ومن ثم، رأينا من الأفضل أن نعكس صورةً أفضل لمهام الفرع، ألا وهي استضافة وحدة دعم لتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، كما ذكرتم أيضاً، ووحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة التقليدية، وتقديم الخدمات إلى بعض الهيئات الأخرى المكلفة من الدول الأعضاء، ومن ثم، فيإقراره ببساطة بوصفه 'فرع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في جنيف' يعطي انطباعاً أفضل. ونحن في نيويورك 'مكتب شؤون نزع السلاح'، حيث نقدم الخدمات إلى اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح وهيئات أخرى، لكن يظل اسمنا مكتب شؤون نزع السلاح. وبالتالي، فكل ما في الأمر أننا رأينا في هذا الاسم انعكاساً أفضل لمهام الفرع، وتبسيطاً للتسمية كذلك. ويبدو اسم هذا الفرع هنا شبيهاً بإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وكأنه فرع إدارة المؤتمر. وهو ليس كذلك؛ فهو فرع أساسي، وآمل أن يُعتبر كذلك. فمع أن أحد مهامه الرئيسية تقديم الخدمات إلى مؤتمر نزع السلاح - هذا صحيح ومهم جداً - إلا أنه يُعنى أيضاً بمسائل أخرى.

أما عن الأسلحة البيولوجية، فأعتقد أن ثمة سوء فهم، والسبب ببساطة أن بنويورك فرعاً يُدعى بـ 'أسلحة الدمار الشامل'، أي جميع أسلحة الدمار الشامل، النووية والبيولوجية والكيميائية. وبالتالي، فتلك أساساً مسألة أوسع نطاقاً بكثير دَرَجَت العادة دوماً على التعامل معها في نيويورك، لكنها حالياً لا تشمل وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، الكائنة هنا؛ فتلك وظيفة منفصلة. لكن لا يمكننا ببساطة فصلها عن فرع أسلحة الدمار الشامل وتوزيعها في أي مكان آخر وجعلها قائمة بذاتها كلياً. ومن ثم، فالتخاذ مثل هذا الإجراء إنما هو مجرد استمرارية للكيفية التي اعتادت أن تجري بها الأمور.

وعن وحدة التخطيط الاستراتيجي، فما انتهيتُ إليه أيضاً هو وجود قضايا عديدة متداخلة، وربما 'وحدة التخطيط الاستراتيجي' اسمٌ اخترناه ببساطة لأنه موجود في إدارات أخرى. فبالعديد من الإدارات بالفعل وحدات للتخطيط الاستراتيجي، وهي تسمية مقبولة في الأمم المتحدة، لذلك اعتمدناها. لكن إذا نظرتم إلى المسائل التي تُعنى بها، لوحدتم أن العديد منها لا يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، فهي مسائل غير تقليدية، بل تقع في دائرة أبعد من ذلك نوعاً ما. وبالتالي، فلطالما واجهنا مشكلة في كيفية التعامل مع ذلك، في كيفية التعاطي مع هذه المسائل. فافتراضنا أن نعهد بها شئنا أم أبيناً إلى أي من الفروع، لكن ذلك لم يكن مناسباً فعلاً، ومن ثم، قررنا استقطاع جزء من الموظفين القائمين العاملين لدينا أصلاً وإلحاقهم بوحدة اخترنا تسميتها وحدة التخطيط الاستراتيجي لأنها تسمية مقبولة بالفعل. وكان بوسعنا أن نسميها وحدة للقضايا المتداخلة، لكنه اسمٌ غريب قليلاً، وذلك أساساً سبب تسميتنا إياها بوحدة التخطيط الاستراتيجي.

وقد قدمنا أيضاً بعض المقترحات الأخرى، ودعوني فقط أطلعكم عليها لأنكم لم تذكروا ذلك، بل ذكرتم المقترح المتعلق بفريق الخبراء الحكوميين. فلدينا فريق الخبراء الحكوميين، ولدينا

أيضاً مسائل درجت العادة لبضع سنوات على تسييرها من جنيف، ولدينا برامج أخرى تُدار في نيويورك. واسمحوا لي فقط أن أوضح لكم الأمر.

بخصوص أفرقة الخبراء الحكوميين، ما يجري بالطبع هو أنكم أنتم يا ممثلي الدول الأعضاء من يحدد الأفرقة ومن ثم المكان الذي ستُدار منه. فعلى سبيل المثال، سيُدار في جنيف فريق الخبراء المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لأنه، نظراً لوثاقة صلته بمؤتمر نزع السلاح، رأينا من الوجهة إدارته هنا، فحافظنا، بالتالي، على وثاقة الصلة بينهما. وثمة أفرقة أخرى كالفرق المعني بالفضاء الخارجي؛ فما يجري فيما يتعلق به هو أن قضية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي تُبحث حالياً في جنيف، ومن ثم، رأينا من الأفضل إدارة الفريق في جنيف. فالأمر يتعلق بكيفية التفكير المنطقي في هذه المسائل، بكيفية تركيب أجزاء الصورة لتكتمل.

والمسألة الأخرى التي أود التطرق إليها هي برنامج الزمالات؛ فقد درجت العادة على إدارة هذا البرنامج في نيويورك، ثم انتقلت إدارته إلى جنيف لسبب ما. وكنت قد اقترحت ردّ إدارته إلى نيويورك لسببين؛ أولهما، أن الزملاء يُحضون معظم وقتهم في نيويورك. أما عن البرنامج، فذلك لا يغير شيئاً. إذ لا يترتب على رد إدارته إلى نيويورك أي آثار مالية ولا برنامجية ولا أي تغييرات. كل ما سيتغير هو مكان عمل الموظفين المعنيين ليكون نيويورك بدلاً من جنيف. ولموازنة عبء العمل، اقترحت في المقابل جلب المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح إلى هنا في جنيف. ويُعزى مقترحي إلى أن المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح هو مجلس أوصياء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. ويتخذ المعهد من جنيف مقراً له، ولطالما رأينا، ورأى المعهد، أن إدارة المجلس الاستشاري من نيويورك، لا من جنيف، تسبّب - لنقل - نوعاً من انقطاع الاتصال. كما يُعزى مقترحي إلى وجود موظف أو اثنين تابعين للمجلس الاستشاري يعملان هنا في جنيف، وبالتالي، فللمجلس الاستشاري صلة مباشرة بجنيف. وأرى شخصياً أن تصريف الأعمال على هذا النحو منطقي جداً. فهل ستترب على هذه الكيفية أي آثار مالية؟ كلاً. هل ستترب عليها أي آثار متعلقة بملاك الموظفين؟ كلاً. وعليه، لا تترتب على جميع مقترحاتي، أيّاً كانت، أي آثار مالية ولا متعلقة بملاك الموظفين، إنما هي مجرد وجهات نظر ومحاولة لجعل مكتب شؤون نزع السلاح يعمل على نحو أكثر اتساقاً.

ودعوني الآن أطلعكم على عاملٍ آخر. ما هو مجموع عدد الموظفين لدينا في المكاتب الخمسة؟ أعني نيويورك وجنيف وثلاثة مراكز في لومي وليما وكاتماندو. لدينا ٥٩ موظفاً، بمن في ذلك موظفو الدعم. وهذا مكتب شديد الصغر. لذلك، ما أحاول الاضطلاع به هو جعله يعمل على نحو أكثر فعالية وكفاءة، ولنقل، تحقيق أقصى مكاسب ممكنة من حيث كفاءة النظام. وهذا هو السبب الأساسي لما قدمته من مقترحات. لكنني أؤكد مجدداً وجه الحجة فيها وهو عدم ترتب أي تبعات مالية ولا برنامجية عليها لأن البرنامج لا يتغير.

شكراً لكم على منحي فرصة التوضيح.

السيد غرينيفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): سيادة الرئيس، بالنظر إلى أنها المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة خلال مدة رئاستكم، نود أن نهنئكم بتبؤكم منصب رئاسة هيئتنا التفاوضية. ويمكنكم دوماً التعويل على دعم وفدنا لكم في مساعيكم.

وأود أن أعرب عن تأييدي للشواغل التي أعرب عنها وفدا الاتحاد الروسي والهند بشأن فحوى الفرع ٤ من الوثيقة A/68/6. ونشكر السيدة أنجيلا كين على التوضيح الذي قدمته. غير أننا، علاوة على الشواغل التي أعرب عنها وفدا الاتحاد الروسي والهند، نود أن نوجه انتباه جميع الوفود إلى أن أي إعادة توزيع للمهام بين المكاتب في جنيف ونيويورك، ولا سيما أي محاولة لإحالة قضايا محددة في مجالي الأسلحة البيولوجية والأسلحة التقليدية، ستؤدي بالضرورة إلى زيادة الواجبات الوظيفية أو إعادة توزيعها فيما بين البعثات الدبلوماسية للبلدان في جنيف ونيويورك. والهيكل التنظيمي القائم حالياً يناسبنا تماماً، ذلك أن القضايا الأساسية في مجالي الأسلحة البيولوجية والأسلحة التقليدية تُبحث هنا في جنيف. كما أننا نعتقد أن المهام المقترحة إسنادها إلى وحدة التخطيط الاستراتيجي الجديدة تتداخل إجمالاً من نواحٍ شتى مع المهام التي يضطلع بها حالياً معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل بيلاروس على البيان الذي أدلى به وعلى كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئيس ودعمه له. وأعطي الكلمة الآن لسفير جمهورية إيران الإسلامية.

السيد نظيري أصل (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنئكم بتوليكم منصب الرئيس. إنه لشرف لنا أن نرى العراق الشقيق يتبوء رئاسة المؤتمر، وأؤكد لكم دعم وفدي الكامل لكم خلال فترة رئاستكم.

وأشكر للممثلة السامية الموقرة لشؤون نزع السلاح، السيدة أنجيلا كين، البيان الذي أدلت به. وقد أبلغني زميلي بأن هذه المسألة بالغة الأهمية نظراً لما سترتب على مثل هذا القرار من آثار سياسية. لذلك، نكرر تأكيد الشعور الذي أعرب عنه زملاؤنا الموقرون من وفود روسيا والهند وبيلاروس. وأمل أن تسنح لنا الفرصة في نيويورك لتحليل المسألة بروّمتها بعمق ثم التوصل إلى قرار من شأنه أن يقلّص إلى أدنى حد ممكن أي آثار قد تمسّ مؤتمر نزع السلاح ككل والأنشطة الجارية في جنيف، وأخصّ بالذكر وحدة دعم التنفيذ. وهذا كل ما أردتُ قوله. أشكر الممثلة السامية على التوضيح الذي قدمته، لكنني شئت فقط تأييد ما قاله زملاؤنا الموقرون.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير جمهورية إيران الإسلامية على البيان الذي أدلى به وعلى كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئيس. هل يطلب أي من الوفود أخذ الكلمة؟ لا يبدو الأمر كذلك.

وبهذا نختم أعمالنا اليوم. وستُعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح في يوم الثلاثاء الموافق ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.